مراجعة سياسة الدعم الشامل في الجزائر

بين المتطلبات الاقتصادية وضرورة الحوكمة في تسيير المال العام

Review the generalized support policy in Algeria

Between the economic requirements and the need to governance the management of public money

Revoir la politique de soutien généralisé en Algérie

Entre les exigences économiques et la nécessité de gouverner la gestion de l'argent public

عادل بوطلالة[1] *، محمد جصاص[2]

تاريخ الإرسال: 2023/12/29 تاريخ القبول: 2024/03/05 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سياسة الدعم الشامل في الجزائر، وإظهار آثارها على كل من الاقتصاد الوطني والميزانية العمومية، وإبراز التحديات التي تواجه الجزائر في تنفيذها، والتي تتمثل في تحديات اقتصادية ومالية بسبب الانخفاض في أسعار البترول الذي يشكل مصدر الدخل الرئيسي للحكومة، بالإضافة إلى الفساد والبيروقراطية التي تعيق تنفيذ السياسة بشكل فعال وفي الوقت المناسب، وقد تم اتباع المنهج التحليلي لتحليل وتفسير المعطيات المتعلقة بالدعم والتحويلات الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مراجعة سياسة الدعم في الجزائر وذلك بإتباع طرق تسمح بتحول سلس من نظام الدعم الاجتماعي الشامل إلى نظام دعم مستهدف يكون موجها نحو الفئات غير القادرة على مواجهة متطلباتها الاجتماعية، وبما يضمن تحقيق التوازن المناسب بين تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: الدعم الشامل؛ العدالة الاجتماعية؛ الاستقرار المالي؛ الدعم الموجه.

Abstract:

This study aims to shed light on the overall support policy in Algeria and demonstrate its effects on both the national economy and the public treasury balance, The analytical approach was followed to analyze and interpret data related to support and social transfers .

The study concluded that it is necessary to review the support policy in a way that allows achieving financial balance and relieves the burden upon the national economy. Achieving that objective can be done only by assuring a smooth transition from a system based on overall social support to another based on targeted support, which can target people who are unable to satisfy their social demands, and within the scope of assuring the appropriate balance between achieving social justice on one side, and the economic growth and financial stability on the other side.

Keywords: overall support; social justice; financial stability; targeted support.

*عادل بوطلالة

[1] Boutelala Adel, University of Constantine2-Abdelhamid Mehri: Algeria, adel.boutelala@univ-constantine2.dz

[2] Djessas Mohamed, University of Constantine2-Abdelhamid Mehri: Algeria, mohamed.djessas@univ-constantine2.dz

مقدمة

يعود في كل مرة عشية المصادقة على قوانين المالية في الجزائر النقاش حول حصة التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة، ويسلط الضوء أكثر على موضوع الدعم الاجتماعي وذلك في إطار التوجه الاجتماعي للدولة الجزائرية ذات الاقتصاد الريعي المرتبط بالعوائد النفطية، والتأكيدات المستمرة للمسؤولين الجزائريين عن عدم تخلي الدولة الجزائرية عن سياسة الدعم الاجتماعي حيث تعتبرها من أهم السياسات الحكومية والتي تستهدف تحسين مستوى المعيشة وتخفيف الضغوط الاجتماعية عن المواطنين وتشجع على التوزيع العادل للثروة في المجتمع تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، ولكن مع تذبذب أسعار البترول طرحت وبشكل واضح فكرة التخلي عن الدعم الاجتماعي أو التوجه حتما نحو إصلاح نظام الدعم الاجتماعي الشامل القائم حاليا والذي أدى إلى تزايد كبير في مخصصات الدعم الاجتماعي بسبب تزايد المطالب الاجتماعية للجزائريين، والتوجه نحو نظام آخر للدعم الاجتماعي يكون موجها نحو فئات معينة غير القادرة على مواجهة متطلباتها الاجتماعية ويكون أثره أقل ضررا على ميزانية الدولة، حيث خلفت سياسة الدعم الاجتماعي الشامل في الجزائر آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني وعلى التوازنات المالية للخزينة العمومية، إذ تستلزم هذه السياسة إنفاقا كبيرا من طرف الحكومة وهذا ما يتطلب توفير مصادر تمويل كافية لها، وعندما تزيد التكاليف الحكومية فإن ذلك يزيد من الحاجة إلى زيادة الإيرادات أو الديون، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الأخرى وبالإضافة إلى ذلك قد يؤدي الدعم الاجتماعي الشامل إلى تقليل الحوافز للعمل والابتكار والإنتاجية، وهذا يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني في المدى البعيد، لذلك من المهم أن يكون هناك توازن بين سياسة الدعم الاجتماعي الشامل وأهداف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في الجزائر، وعليه يتعين على الحكومة الجزائرية مراقبة وتقييم سياسة الدعم الاجتماعي بشكل دوري، وتحديثها وضبطها وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتحقيق التوازن المناسب بين تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وانطلاقا مما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

كيف يمكن الانتقال من سياسة الدعم الشامل إلى سياسة الدعم الموجه في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قمنا بتقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر سياسة الدعم الشامل على الميزانية العمومية في الجزائر؟
- ما هو واقع سياسة الدعم في الجزائر؟

- ما هي طرق وآليات مراجعة سياسة الدعم في الجزائر للانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه؟

فرضيات الدراسة

- تعد الزيادة في حجم النفقات الموجهة للدعم الحكومي أحد أهم أسباب عجز الميزانية العامة في الجزائر؛
- يعتبر الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه في الجزائر مراجعة للدعم وليس تراجعا عنه.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة الجزائرية لسياسة الدعم والتي تستند إلى مبدأ الدولة الاجتماعية التي تسعى جاهدة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تساعد الدراسات المتعلقة بالدعم الحكومي في تحديد مدى فعالية الدعم المقدم من الحكومة بالإضافة إلى تحديد التحديات المتعلقة بتقديم الدعم، وضرورة مراجعة طرق وآليات إيصال الدعم إلى مستحقيه الفعليين مما يضمن تخفيف الأعباء المالية لسياسة الدعم على الميزانية العمومية وضمان الاستمرارية في تقديمه، والابتعاد عن سياسة الدعم الشامل التي ترهق ميزانية الدولة دون أن يكون لذلك آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي سيدخل الدولة في دوامة البحث عن مصادر للتمويل وما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني سواء من خلال ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي، أو من خلال حدوث ارتفاع مزمن في المستوى العام للأسعار يلغي الأثر الإيجابي المنتظر من سياسة الدعم.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على سياسة الدعم الشامل في الجزائر وإظهار آثارها على كل من الاقتصاد الوطني والميزانية العمومية والتنويه بضرورة مراجعتها بما يسمح بتحقيق التوازنات المالية ويخفف من العبء الموضوع على الاقتصاد الوطني، كل هذا باتباع طرق تسمح بتحول سلس يضمن عدم تأثر الفئات المستفيدة من الدعم الشامل بشكل سلبي وحتى لا يلقى هذا التحول المقاومة من هذه الفئات.

منهج الدراسة

وفقا لطبيعة البحث ولغرض تحقيق أهدافه تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي كونهما الأنسب في مثل هذا النوع من البحوث، لتقرير الحقائق وإبراز المفاهيم المتعلقة بالبحث، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري من خلال عرض بعض المعلومات المشتقة من مختلف المراجع لعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل وتفسير بعض المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

- دراسة (بوحوش وصيد، 2022) تحت عنوان **أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2022**. من خلال تطور عجز الموازنة والدعم الحكومي ممثلا في التحويلات الاجتماعية، وباستخدام منهج التحليل الكمي القياسي حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين. وتوصل البحث أن التوسع في الدعم الحكومي من خلال الزيادة في التحويلات الاجتماعية في الجزائر قد أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة؛
- دراسة (دندن وقدال، 2022) تحت عنوان **واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي**. جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل الدور الذي تلعبه سياسة الدعم في الرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وتوصلت على الرغم من سياسة الدعم سياسة فعالة في بعض القطاعات مثل التعليم والصحة، غير أنها بعيدة عن تحقيق العدالة الاجتماعية بسبب سياسة دعم الأسعار التي تنحاز للأغنياء على حساب الفقراء. فضلا عن عدم قدرة التحويلات الاجتماعية على تحسين أداء الاقتصاد الوطني؛
- دراسة(زورقي فاطمة الزهراء، 2022) تحت عنوان **دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020**، والتي حاولت الوقوف على ايجابيات وسلبيات سياسة الدعم الحكومي في الجزائر للفترة 2010-2020 والعبء المترتب عنها اقتصاديا، وتوصلت الدراسة أن 80% من أموال الدعم الموجهة لتحسين القدرة الشرائية استفاد منها الأغنياء، ولم يصل للفقراء سوى 20% منها، الأمر الذي يتطلب مراجعة سياسة الدعم الحكومي لأجل تقليص عجز الموازنة ودعم للاستثمارات المنتجة، مع توفير آليات أكثر فعالية للانتقال الدعم الشامل إلى الدعم الانتقائي من أجل وصول الدعم لمستحقيه.

هيكل الدراسة

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة عناصر هي:

- الإطار المفاهيمي حول سياسة الدعم الحكومي؛
- تطور الدعم والتحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة للجزائر؛
- واقع سياسة الدعم في الجزائر؛
- الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه في الجزائر تراجع عن الدعم أم مراجعة له.

1-الإطار المفاهيمي حول سياسة الدعم الحكومي

تمثل سياسة الدعم الحكومي سياسة محورية للكثير من الدول المتقدمة والنامية منها، لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل حماية أصحاب الدخل المنخفض، ودعم امكانياتهم وقدراتهم للوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، وتقليص التفاوت في توزيع الدخل، ودعم استقرار أسعار السلع الأساسية، دعم المنتجين وتعزيز قدرتهم التنافسية ... وغيرها من الأهداف.

1-1- مفهوم الدعم الحكومي

هو أي مساعدة نقدية أو عينية لا تأخذ الحكومة مقابله على أي تعويض، موجه للمستهلكين أو المنتجين، بشرط قيام المتلقي بأداء محدد للحصول على المساعدة. أو هو أية تدابير تبقي الأسعار للمستهلك أدنى من سعر السوق، وأعلى من سعر السوق بالنسبة للمنتج، أو منح دعم مباشر أو غير مباشر للمستهلك والمنتج بهدف تدنية التكاليف. (عمارة، 2019، صفحة 61)

أما منظمة الأغذية والزراعة فتعرف الدعم بأنه البرامج النقدية أو العينية التي تساعد في الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر،كما يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح والإعانات أو النفقات التحويلية، فالمنح أو الإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا أو عينا دون أن تحصل مقابلها على شيء من المستفيد منها؛ (مراد، 2021، صفحة 67)

كما يعرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة يتحقق من خلالها منفعة لمن يتحصل عليها، وقد تأخذ هذه المساهمة الشكل المعتاد وهو دعم الدخول والأسعار، أو شكل التحويل الفعلي أو المحتمل للأموال كتقديم ضمانات للقروض، أو تنازل عن جزء من إيرادات الدولة كالإعفاءات الضريبية أو الجمركية. وعليه يمكن القول أن الدعم الحكومي هو مساهمة مالية يقع عاتقها على الدولة ويحقق منفعة للأفراد؛ (دندن و قدال، 2022، صفحة 9)

أما الدعم الحكومي حسب وزارة المالية الجزائرية فينعكس في بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة لفرد كمستهلك أو كمنتج بشكل مباشر أو غير مباشر، لأجل التخفيف من عبئ تكاليف المعيشة عن الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود، وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح هذه الفئات، بما يسمح في النهاية بتحقيق العدالة الاجتماعية؛ (حنصال و بن أحمد، 2018، صفحة 122)

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الدعم الحكومي يعتبر عادة جزء من السياسات الاقتصادية الشاملة للحكومة، ويتم تصميمه وتنفيذه بشكل يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للدولة واحتياجات القطاعات المستهدفة، وغالبا ما يتم توجيه الدعم الحكومي إلى القطاعات التي تعاني من صعوبات مالية أو تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني أو لتحقيق أهداف اجتماعية معينة، ويمكن أيضا أن يتضمن الدعم الحكومي تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للمواطنين، مثل الرعاية الصحية والتعليم والسكن والمساعدات الاجتماعية والتأمين الصحي والتقاعد، ويمكن للحكومة أيضا تقديم دعم للبنية التحتية، مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات، وذلك لتحسين البنية التحتية وتسهيل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

1-2- أنواع الدعم الحكومي والآثار المترتبة عنه

تعتمد السلطات في العديد من الدول خاصة العربية منها العديد من الآليات والتي تمكنها من تنفيذ سياسات الدعم وتعزز من قدرة الوصول لمستحقيه، وتختلف وأشكال الدعم باختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها والفئات المستفيدة منه، ومن أهم أشكاله ممارسة نجد الدعم العام للأسعار الذي يأخذ أنواعا مختلفة، أكثرها استخداما الدعم النقدي الموجه إلى فئات معينة. ومنها كذلك خفض أسعار بعض السلع أو الخدمات أدنى تكلفة إنتاجها أو استيرادها، ومنح الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية، وتخفيض الرسوم، أو تخفيض معدلات فائدة بعض القروض لدعم قطاعات معينة عن غيرها، أو تخفيض سعر الصرف لاستيراد بعض السلع. ويمكن عرض أهم أشكال الدعم المقدم خاصة في الدول العربية كما يلي: (اسماعيل، 2018، الصفحات 14-15)

1-2-1- الدعم عن طريق خفض الأسعار

يعد أشهر أنواع الدعم وأكثرها استخداما، وتتبع الدول سياسة التخفيض المباشر للأسعار في دعم استهلاك منتجات الطاقة وخدمات الكهرباء والمياه، ويختلف الأمر فيما يتعلق بدعم الكهرباء حيث تتبع بعض الدول آليات لاستهداف الفئات المستحقة له، مثل منح الدعم على أساس سقف استهلاك محدد، بحيث يتم تخفيض تعريفة خدمات الكهرباء لفئات الاستهلاك الأدنى، بينما التكلفة الاقتصادية الحقيقية لإنتاج الكهرباء تعكسها تعريفة مستويات الاستهلاك الأعلى.

1-2-2- الدعم عن طريق خفض الضرائب والرسوم الحكومية

تركز الدول في استخدام تخفيض الضرائب والرسوم الحكومية بشكل أكبر على دعم بعض السلع الغذائية الأساسية واسعة الاستهلاك مثل الحبوب والقمح، السكر والزيت، إلى جانب دعم الصادرات ومدخلات قطاع الزراعة والصناعة،

بغرض تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية أو دعم الإنتاج وتعزيز التنافسية، ففي الجزائر والأردن ولبنان مثلا وبهدف دعم القدرة الشرائية للفئات الهشة وتوفير الرعاية الصحية لهم يتم تخفيض ضرائب الدخل والأرباح، والمبيعات، والقيمة المضافة، والرسوم الجمركية على بعض المواد الغذائية الأساسية، وبعض أنواع المعدات الطبية والأدوية.

1-2-3- الدعم عن طريق دعم الفوائد على القروض

تستخدم بعض الدول دعم فوائد القروض كآلية لتوفير الإقراض الميسر لتمويل الأسر المعوزة ودعم الإسكان والإنتاج الزراعي، فكل من الجزائر ومصر ولبنان تدعم أسعار الفائدة للقروض الموجهة للإسكان بغرض توفير وحدات سكنية لمحدودي الدخل. كما تدعم كل من مصر والأردن قروض المزارعين من خلال إعفائهم من الفوائد.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنه ومن الناحية العملية غالبا ما تكون الإعانات غير فعالة، أي أنها تفشل في إفادة المجموعة المستهدفة المقصودة ومكلفة أي أن لها آثارا سلبية على الرفاه وتحقيق العدالة الاجتماعية، هذا بغض النظر عما إذا كانت تؤثر بشكل مباشر على النفقات العامة (على سبيل المثال الإعانات النقدية أو الإعانات الضمنية المخفية في فئات الإنفاق الأخرى أو المقدمة من خلال عمليات شبه مالية) أم لا (كما في حالة الإعانات الضريبية أو التنظيمية) فمن الواضح أن تكاليف الدعم الاجتماعي عادة ما تتجاوز التكلفة الصريحة أو الظاهرة في الموازنة المالية العامة، وغالباً ما تؤدي الإعانات إلى الإنتاج والاستهلاك المفرطين للسلع المدعومة.

يترتب عن الدعم الحكومي العديد من الآثار يمكن عرض أهمها كما يلي: (بوحوش و صيد، 2022، صفحة 285)

- تحمل الموازنة لمبالغ مالية ضخمة توجه إلى الدعم الحكومي بدلا من توجيهها إلى التعليم أو الصحة أو البنى التحتية؛
- ازدياد العجز في الموازنة نتيجة لزيادة النفقات المخصصة للدعم الحكومي؛
- ارتفاع معدلات التضخم بفعل العجز الحاصل في الموازنة العامة والاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي؛
- الزيادة في التبذير والإسراف وسوء استخدام السلع والخدمات المدعمة نتيجة لانخفاض أسعارها؛
- الهدف من الدعم هو تحقيق العدالة الاجتماعية غير أن السلع والخدمات المدعمة يستفيد منها الفقراء والأغنياء وهو ما يتنافى مع هذا المبدأ.

وفي الجزائر يتم الاعتماد على نوعين رئيسيين من أشكال الدعم الحكومي هما: (حنصال و بن أحمد، 2018، صفحة 114)

الدعم الحكومي الصريح: ويقصد به الإنفاق العام الذي يتم تسجيله كنفقات بصورة واضحة وصريحة في بنود الميزانية، وتكون لها تكلفة مالية مباشرة، وتتعلق بشكل أساسي بدعم كل من السكن، أسعار السلع الغذائية واسعة الاستهلاك، أسعار الفائدة، أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، التعليم، الصحة ... ؛

الدعم الحكومي الضمني: ويمثل في إيرادات لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة، وتشمل هذه الإعانات دعم أسعار منتجات الطاقة والوقود والتي تحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية، والدعم الجبائي، ودعم بعض المؤسسات الحكومية.

والجدول التالي يوضح أشكال وآليات الدعم في الجزائر حسب السلع والخدمات:

الجدول –1–: أشكال وآليات الدعم حسب السلع والخدمات في الجزائر

الدعم عن طريق تخفيض الأسعار	الدعم عن طريق خفض الضرائب والرسوم الجمركية	دعم فوائد القروض	الدعم المباشر من الموازنة العامة للدولة
الديزل والبنزين والكيروسين وغاز الطبخ والطاقة الكهربائية	-السكر وزيت الطعام؛ -الأدوية البشرية؛ -الأسمدة والمخصبات وأعلاف الحيوانات؛ -مدخلات الإنتاج الصناعي.	-دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وقروض السكن؛ -يتضمن الدعم الموجه للمؤسسات دعم لأسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات.	-غاز الطبخ والطاقة الكهربائية؛ -السكر وزيت الطعام حيث أن الدعم المباشر الموجه لاستهلاك السكر وزيت الطعام موجه لتعويض الفرق الناتج بين السعر المقنن وسعر السوق الفعلي لكل المتعاملين الاقتصاديين والمنتجين والمستوردين لهاتين السلعتين؛ -الحبوب الغذائية والحليب؛ -الإسكان ومياه الشرب والتعليم؛ -الصادرات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي ومياه الري؛ -بعض المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية.

المصدر: طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية للدائرة الاقتصادية والفنية لصندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 16

وفي قد أكد وزير المالية الجزائري لعزيز فايد، أن إجمالي الإعانات الموجهة للدعم الاجتماعي فاق 5 آلاف مليار دينار سنة 2021، وإن كانت إعانات دعم أسعار السلع الأساسية شاملة ولا تفرق بين العائلات الفقيرة والغنية، إلا أنها تساهم على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في تعزيز التكافل الاجتماعي وحماية الفئات الهشة (لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المداخيل الضعيفة) من الفقر، فضلا عن تطور الاقتصاد الوطني من خلال ترقية الاستثمار. ويتجسد تدخل الدولة من خلال أجهزة الإعانات والتحويلات الاجتماعية التي تنقسم إلى:

- إعانات صريحة تتضمن التحويلات الاجتماعية؛
- إعانات ضمنية وهي الإيرادات غير المحصلة التي تتخلى عنها الدولة على شكل حوافز جبائية، ومزايا تجارية، ودعم أسعار منتجات الطاقة من جهة أخرى.

أما من حيث التنفيذ، فالإعانات الصريحة والضمنية تنقسم إلى:

- إعانات موجهة: وتتمثل في دعم التعليم، السكن، الصحة، التقاعد؛
- إعانات شاملة: وتتمثل في دعم أسعار المنتجات الأساسية، الغذائية، الطاقة، المياه.

أما أرقام الإعانات الشاملة للدولة، فقد كشف الوزير أن إجمالي الإعانات الصريحة والضمنية تراوحت بين 3.9 ألف مليار دينار سنة 2018 وأكثر من 5.13 ألف مليار دينار سنة 2021، عادل إجمالي الإعانات الصريحة والضمنية 23 % من الناتج المحلي الخام سنة 2021، و62 % منها كانت إعانات شاملة بمبلغ 3.18 ألف مليار دينار، ما يمثل 14 % من الناتج المحلي الخام. أما توزيع الإعانات حسب طبيعتها، فقد توزعت الإعانات الشاملة إلى 87% إعانات ضمنية بمبلغ يقارب 2.78 ألف مليار دينار، 96.5 % منها وجه لدعم أسعار منتجات الطاقة المسوقة محليا، و13 % بمبلغ إعانات صريحة بمبلغ 402 مليار. أما توزيع الإعانات الشاملة حسب نوع المنتج سنة 2021، ف 85 % وجه لدعم أسعار منتجات الطاقة (2.7 ألف مليار دينار) و 13% (413.6 مليار دينار) لدعم أسعار المنتجات الغذائية و 2 % (63.6 مليار دج) لدعم أسعار الماء.

وقد تم الشروع في أشغال تقييم أجهزة دعم أسعار المنتجات الأساسية (الغذائية، الطاقة والماء). وأفضى التقييم إلى أن نظام الإعانات الحالي لدعم أسعار المنتجات الأساسية شاملة ولا يفرق بين الأسر الغنية والفقيرة، كما اعتبر أن الإعانات المخصصة لدعم أسعار المنتجات غير عادلة، ففي بعض المنتجات تستفيد الأسر الغنية أكبر بكثير من الإعانة مقارنة بالأسر المعوزة، وعلى سبيل المثال، تستفيد الأسرة الغنية 7 مرات أكبر من الأسرة المعوزة من إعانة أسعار الوقود. حيث يصعب تعدد وتعقيد الأجهزة الحالية للإعانات الشاملة للدولة من تطبيق رقابة فعالة على جميع المتدخلين فيما يخص الأسعار وتوفر المنتجات، إذ يستحوذ الوسطاء دون وجه حق على ما يقارب من 152 مليار دينار سنويا من إعانات الدولة للمنتجات الغذائية المخصصة أساسا للأسر. وعلى الرغم من الإعانات الشاملة تشكل عبئا ماليا ثقيلا على ميزانية الدولة من حيث ارتفاع النفقات وانخفاض الإيرادات، إلا أن تطبيق سياسة تخفيض الأسعار بغرض رفع القدرة الشرائية للفئات الهشة وترقية الاستثمار من خلال دعم المنتجين نتج عنه سلوك سلبي لدى المستهلكين من أسر ومتعاملين اقتصاديين، حيث شجع نظام الإعانات الشاملة سلوك التبذير والاستهلاك المفرط للمنتجات المستفيدة منها. واعتمادا على التحليل السابق، فقد

رأت الحكومة بأنه من الضروري أن يتم إصلاح هذا نظام من الإعانات، وتم تسجيل إصلاح إعانات الدولة من أجل استهداف أمثل ضمن مخطط عمل الحكومة، المصادق عليه من طرف البرلمان في سبتمبر 2021، وتم تكريس هذا الإصلاح بموجب أحكام المادة رقم 188 من قانون المالية لسنة 2022، وهو أول إطار قانوني يؤسس لمبدأ استهداف إعانات الدولة. (فايد، 2023)

2- تطور الدعم والتحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة للجزائر

تعتمد الجزائر على سياسة الإنفاق التوسعية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها التحويلات الاجتماعية، إذ تعتبر التحويلات الاجتماعية أحد أهم بنود نفقات التسيير، من خلال تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة، فمجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر يعرف تزايدا مستمرا في قيمته بسبب انتهاجها لسياسة إنفاق توسعية الناتجة عن عوامل عديدة منها الزيادة السكانية وارتفاع معدلات استهلاك المواد المدعمة بالإضافة إلى تحسن الوضع المالية للخزينة العمومية في فترات ارتفاع أسعار المحروقات، مع تسجيل بعض التذبذبات بسبب بعض الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي مرت بها الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور عمليات الدعم لقطاعات التربية العائلات، الصحة والسكن، وحجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2016-2022.

الجدول-2-: تطور الدعم والتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2016-2022

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع التحويلات الاجتماعية	1840.5	1630.8	1760	1815	1797.6	1927.49	1942
نسبة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة	%23.1	%23.7	%20.4	%21.3	%23	%24	%19.7
نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الإجمالي	%9.8	%8.3	%8.4	%8.8	%8.4	%9.5	%8.4
دعم التربية	114.5	130.43	113.05	121.5	124.5	130.43	131.6
دعم المنتوجات واسعة الاستهلاك(دعم العائلات)	321.3	405.5	414.37	453	446.5	197.23	315.5
دعم الصحة	321.3	330.2	331.7	336.8	338.3	340.64	361.1
دعم السكن	471.3	305	396.1	396.9	360.2	420.94	247

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المواطن للسنوات 2016،2022،2021،2020،2019،2018،2017 من موقع المديرية العامة للميزانية من الرابط: http://mfdgb.gov.dz/le-budget-citoyen

يوضح الجدول جهود الدولة المبذولة لأجل دعم الفرد الجزائري بشكل مباشر من خلال المبالغ المالية المرصودة في الميزانيات السنوية، في كل من قطاع التربية، العائلات (من خلال دعم المنتوجات واسعة الاستهلاك)، السكن والصحة، حيث تستهلك التحويلات الاجتماعية جزء كبير من ميزانية الدولة، بالإضافة إلى أنها تمثل ما يقارب 10% سنويا من الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ويظهر لنا الارتفاع المستمر في نسبة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة ماعدا الانخفاض المسجل سنة 2017 بسبب المشاكل المالية التي واجهت الجزائر بعد انخفاض أسعار البترول، والانخفاض المسجل سنة 2020 بسبب تداعيات انتشار فيروس كورنا مع تسجيل العودة إلى الارتفاع بداية من سنة 2021، ولكن عموما نلاحظ استمرار الجزائر في عمليات دعم مختلف القطاعات حتى في ظل الصعوبات المالية التي تواجهها جراء انخفاض أسعار البترول وتداعيات الأزمة الصحية المتعلقة بفيروس كورونا وهذا تكريسا لمبدأ الدولة الاجتماعية، وبذلك فمن سنة لأخرى تشكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ضغطا متزايدا على ميزانية الدولة، ما يكاد يعادل عجز الموازنة. فبدلا من التوجيه المستدام للإعانات الذي يدعم تحديدا مستحقيه والنمو الاقتصادي، نجده شاملا، تزيد تكاليفه الضمنية والصريحة كلما زادت أسعار السوق العالمية للمواد المدعومة.

3- واقع سياسة الدعم في الجزائر:

تشمل سياسة الدعم في الجزائر تخفيض الأسعار عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم على السلع الأساسية والمنتجات المحلية بهدف تخفيض تكلفة المعيشة للمواطنين وتشجيع الشركات على زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى تقديم دعم مالي مباشر للمواطنين ذوي الدخل المحدود والعائلات الفقيرة والعاطلين عن العمل وذلك من خلال برامج التحويلات النقدية والمنح المالية، وتقوم الحكومة الجزائرية أيضا بدعم الشركات والمؤسسات من خلال توفير القروض والتسهيلات الائتمانية والمنح المالية لتحسين الإنتاج وتعزيز الاستثمارات وتوفير فرص العمل، ومع ذلك تواجه الجزائر تحديات عديدة في تنفيذ سياسة الدعم، من بينها تحديات اقتصادية ومالية بسبب الهبوط في أسعار البترول، الذي يشكل مصدر دخل أساسي للدولة، بالإضافة إلى الفساد والبيروقراطية التي تقف عائق أمام فعالية تنفيذ السياسات وفي الوقت المناسب، والجدول التالي يبين أهم طرق دعم المنتجات والخدمات في الجزائر وأهم القطاعات المعنية بعملية الدعم.

الجدول –3–: نطاق وطرق دعم المنتجات والخدمات في الجزائر

نطاق الدعم	طريقة الدعم
دعم منتجات الطاقة 1- الديزل؛ 2- البنزين؛ 3- الكهرباء؛	1- دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار المازوت؛ 2- دعم غير نقدي (ضمني) من خلال خفض أسعار البنزين؛

4- غاز الطبخ.	3- دعم موجه لمستهلكي غاز الطبخ والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية، فضلا عن الدعم الضمني من خلال مختلف عمليات الدعم المالي الموجه للاستهلاك المتمثل في التحويلات الموجهة من الدولة إلى المحولين والموزعين للكهرباء؛ 4- معظمه دعم غير نقدي من خلال خفض الأسعار.
دعم السلع الغذائية 1- القمح ومشتقاته؛ 2- السكر؛ 3- الحليب؛ 4- زيت الطعام.	1- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للقمح اللين والصلب والشعير لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز، ولفائدة المزارعين لضمان شراء الإنتاج من المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد؛ 2- دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية؛ 3- يتم منح إعانة سنويا من خلال ميزانية الدولة للديوان الوطني للحليب لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المدعوم؛ 4- دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد سعره في السوق؛
دعم الخدمات الاجتماعية 1- الإسكان؛ 2- مياه الشرب؛ 3- النقل؛ 4- التعليم؛ 5- الصحة بخلاف الرعاية الصحية الأولية؛ 6- الأدوية البشرية؛ 7- أخرى(معاشات المتقاعدين، دعم المجاهدين، دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض).	1- يتمثل الدعم في مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان؛ 2- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق تعرفة المياه (الفرق بين تعرفة توزيع المياه وتكلفتها)؛ 3- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة؛ 4- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة يتمثل في مساعدة مالية تمنح للطلاب المحتاجين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، الدعم الموجه للخدمات الجامعية (المطاعم، الإيواء، النقل)، منح لتلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي، المطاعم المدرسية، منح التكوين في الخارج، مجانية الكتب المدرسية لصالح التلاميذ المعوزين؛ 5- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة؛ 6- دعم من خلال خفض الضرائب؛ 7- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
دعم الإنتاج الزراعي 1- الصادرات الزراعية؛ 2- مدخلات الإنتاج الزراعي؛ 3- الأسمدة والمخصبات؛ 4- مياه الري.	1- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة؛ 2- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة؛ 3- دعم من خلال خفض الضرائب؛ 4- دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
دعم الإنتاج الحيو اني – أعلاف الحيوانات.	– دعم من خلال خفض الضرائب.
دعم الإنتاج الصناعي – مدخلات إنتاج الصناعة	– دعم من خلال خفض الضرائب.
دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية 1- مؤسسات حكومية خدمية (مثلا الخطوط الجوية والخطوط البحرية وغيرها)؛	1- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه للخطوط الجوية؛ 2- دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجه للشركة الوطنية للسكك الحديدية.

2- مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى.	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية للدائرة الاقتصادية والفنية لصندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص– ص 30– 40

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الجزائر قامت بالعديد من التدابير والسياسات الإصلاحية مست سياسة الدعم فمثلا تم تعديل أسعار الوقود اعتبارا من مطلع سنة 2016 على النحو التالي:

- رفع ثمن لتر الديزل من 13.7 د.ج إلى 18.76 د.ج، و لتر البنزين الممتاز من 23 د.ج إلى 31.42 د.ج، ولتر البنزين بدون رصاص من 22.6 د.ج إلى 31.02 د.ج، وذلك بموجب الاجراءات التي اتخذت في إطار موازنة سنة 2016 والتي أدت إلى:

- تعديل الضريبة على المواد النفطية TPP التي زادت من 0.01 د.ج إلى 5 د.ج للتر البنزين الممتاز، وإلى 4 د.ج للتر البنزين العادي، وإلى 2 د.ج للتر للديزل.
- تعديل ضريبة TVA على الديزل، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوواط/فصل، واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7 % إلى 17 %.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى:

- ارتفاع أسعار وقود الديزل والبنزين بنسبة 34-38%؛
- ارتفاع تعريفة الكهرباء بنسبة 15-31 % للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 250 كيلوواط/فصل؛
- ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15-42 % للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهما 2500وحدة حرارية/فصل.

وآخر تعديل لأسعار الوقود في الجزائر جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث ارتفعت الأسعار بموجب الزيادات التي أقرتها الحكومة وأصبحت كما يلي: 45.62 دج للبنزين بدون رصاص، 45.97 دج للبنزين الممتاز، 43.71 دج للبنزين العادي و 29.01 للمازوت.

وقد أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات للتحكم في النفقات العمومية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وظهور العجز في الخزينة العمومية الأمر الذي دفعها إلى تعديل قانون النقد والقرض وإصدار القانون رقم 17-10 المؤرخ في

11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض لتوفير أرضية لتطبيق سياسة التيسير الكمي، وقد تمحورت الإصلاحات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية حول ما يلي: (عمارة، 2019، صفحة 68)

- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز للدولة مع استصدار تعليمة لهذا الغرض سنة 2018؛
- تمهيدا لعملية لترشيد سياسة الإعانات العمومية، القيام بإحصاء وطني لمداخيل الأسر سنة 2018 ؛
- بداية من سنة 2019 الشروع تدريجيا في مقاربة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة لفائدة الأسر؛
- ترشيد سياسة التوظيف في الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد؛
- تكييف البرامج المستقبلية للتجهيزات العمومية مع التطور المحقق في كل قطاع مع ترشيد اقتصادي أكبر؛
- إصلاح مساهمة الدولة لسياسة الإسكان ابتداء من سنة 2018، من خلال مشاركة أكثر للقطاع الخاص في الترقية العقارية من جهة، والتخفيف من وتيرة التمركز الحضري للسكان من جهة أخرى؛
- الشروع في تنفيذ المدونة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة؛
- وجوب مصادقة الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية على أي إنفاق عمومي للاستثمار يتجاوز 10 مليار دينار.

وفي المحور الرابع المتعلق بالإصلاحات الهيكلية الاقتصادية البند الرابع المتعلق بترشيد الإنفاق العمومي في ميدان الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية لاسيما من خلال:

- إصدار قانون جديد حول الصحة في سنة 2018 من شأنه عصرنة السياسة الصحية للبلاد؛
- تنفيذ النظام التعاقدي بين المستشفيات وهيئات الضمان الاجتماعي من أجل الترشيد المتزايد لنفقات الصحة؛
- تقييم وتأهيل صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد بالكيفية التي تضمن بقائها واستمرارها؛
- تطوير منتجات التأمين على المرض من أجل توسيع مجال التغطية المالية فيما يخص الأسر؛
- إصلاح صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي من أجل استعادة توازناتها المالية وضمان ديمومتها.

ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى أنه على الرغم مما تم عرضه سابقا من إصلاحات فإن الدولة الجزائرية عازمة على الحفاظ على طابعها الاجتماعي والذي يعتبر عقيدة راسخة لا يمكن التخلي عنها، حيث استمرت الدولة في اتخاذ جميع الاجراءات

التي من شأنها بعث النشاط الاقتصادي وتخفيف العبء على المؤسسات المتضررة، ورفع القدرة الشرائية للفرد الجزائري، وظهر كل ذلك في عرض الوزير الأول لبيان السياسة العامة للحكومة أمام نواب البرلمان نهاية سنة 2022، والذي أوضح أن قيمة الميزانية السنوية المخصصة للتحويلات الاجتماعية تجاوزت 5 آلاف مليار دينار ما يقارب 25% من الناتج الداخلي الخام، وفي هذا الإطار ذكر الوزير الأول بالإجراء الذي اتخذته الحكومة لأجل رفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، والقاضي بالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي جميع الأفراد الذين لا تتجاوز أجورهم 30 ألف دينار شهريا، استفاد منه أكثر من 5 ملايين شخص، منهم 2,6 مليون متقاعد بغلاف مالي تعدى 84 مليار د.ج في السنة. فضلا عن ذلك وبموجب قانون المالية لسنة 2022، تم تخفيض معدل الضريبة على الدخل الإجمالي، لأكثر من 9 ملايين شخص بإنفاق ضريبي قدر بأكثر من 195 مليار دينار.

4- الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه في الجزائر تراجع عن الدعم أم مراجعة له

ظهرت في الفترة الأخيرة آراء تنادي بضرورة مراجعة آليات الدعم ليستفيد منه مستحقوه، ولكن وفي نفس الوقت ونظرا لحساسية هذا الملف، يقتضي ذلك توفر مجموعة من الشروط لتبلغ عملية المراجعة مبتغاها وتحقق أهدافها، ومن أهمها ما يتعلق برقمنة العناصر المحددة لدخل الأسر وإعداد وضبط البطاقية الوطنية لتكون العملية في كنف الشفافية والمكاشفة، حيث أن نمط الدعم المعمم أصبح من الضرورة بما كان أن يستجيب لمجموعة من المقاييس والمعايير الموضوعية توخيا للعدالة في التوزيع، وضمانا للانسجام الاجتماعي الذي يقتضي مراجعة آليات هذا الدعم ليستفيد منه مستحقوه، لأن الأصل في الدعم هو أن يحدث توازنا اجتماعيا ويقلص فجوة الفوارق بين أفراد المجتمع حيث أن هذه الآليات تتمثل في تلك التي تعزز بالفعل الطابع الاجتماعي للدولة، حيث قررت الدولة في إطار تعزيز العدالة الاجتماعية في إطار قانون المالية 2022، الشروع في تقييم أجهزة دعم أسعار المنتجات الأساسية، الغذائية والطاقوية والماء بهدف إصلاح نظام الإعانات الشاملة واستبداله بنظام إعانات مستهدفة، مع إشراك جميع الأطراف الفاعلة في بلورة هذه المقاربة الجديدة، وأحدثت مادة في الموازنة العامة للجزائر لسنة 2022 جدلا حادا وسط اتهامات للسلطات بأنها تريد التملص من دعم الفئات الهشة.

وتطبق الدولة سياسة الدعم منذ عقود وتتحمل الفارق بين سعر تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك وقيمتها الحقيقية، إضافة لدعم قطاعات السكن والوقود وذوي الاعاقة والفئات ذوي الدخل المنخفض، إذ تعتبر الدولة مبدأ الدعم رسالة وفاء لبيان أول نوفمبر الذي نص على قيام دولة جزائرية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، كما تضمن الدولة دعما غير مباشر من خلال التسهيلات والإعفاءات الجبائية والضريبية والجمركية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من الشباب. ونصت المادة 187 من قانون الموازنة العامة لعام 2022 على وضع هيئة وطنية للتعويضات النقدية لفائدة العائلات

المؤهلة، كما ترصد الاعتمادات المالية في إطار الجهاز الوطني للتعويضات النقدية للأسر المؤهلة لدى وزير المالية، وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنصوص تنظيمية لا سيما قائمة المنتجات المدعمة المعنية بمراجعة الأسعار وفئات الأسر المستهدفة ومعايير التأهيل للاستفادة من هذا التعويض وكيفيات التحويل النقدي.

وذكرت وزارة المالية في عرض أسباب إدراج هذه المادة في قانون الموازنة العامة، أن الدولة ضمنت لسنوات حماية القدرة الشرائية للمواطنين والفئات الهشة، وخصوصا دعم الأسعار، إلا أن الخبرة المكتسبة أظهرت أن معظم الدعم المعمم أصبحا مجحفا ويخدم أساسا الطبقات الاجتماعية الميسورة ماديا.

وصرح الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن في مجلس الأمة وعقب التصويت على موازنة 2022 أنه من المستحيل وقف الدعم الاجتماعي عن الفئات الضعيفة في الجزائر، وأن الدولة ملتزمة بمواصلة دعم الأسر الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود، غير أن هذا الدعم سوف يصبح مستهدفا وموجه لمستحقيه وغير معمم كما كان سابقا. إلا أن الوصول إلى هذه الإجراءات يتطلب أولا خطوة أولى تتمثل في إجراء نقاش وطني حقيقي ومعمق ليس على مستوى البرلمان فقط، بل يشمل أيضا جميع شرائح المجتمع، وإن كانت آلية منح الدعم المستهدف لم تضبط بعد ولم تحدد، فإن تحديد الفئات المستحقة له يتطلب القيام بإحصائيات وبيانات دقيقة لأجل توجيهه لمستحقيه، كون الأرقام الحالية غير دقيقة.

مما سبق؛ يمكن القول أن إصلاح نظام الدعم المقرر يعد مراجعة للتوجهات الاجتماعية لا تراجعا عنها، فقد كرس القانون الطابع الاجتماعي للدولة والمتمثل في التعليم المجاني والتغطية الصحية وحتى الحق في السكن، ولكن ما يجب أن يراجع وتهدف إليه الحكومة هو سياسة الدعم الاجتماعي نفسها، لأن الكلفة وصلت إلى مستويات قياسية بلغت 17 مليار دولار بطريقة مباشرة، وإلى 24 مليار دولار بطريقة غير مباشرة. فقد أدى التوجه الاقتصادي نحو اقتصاد السوق في بداية تسعينيات القرن الماضي، إلى ظهور أثرياء جدد وطبقات اجتماعية ذات الدخل العالي غير أنها لازالت تستفيد من سياسة الدعم، إذ تشير الدراسات إلى كون الأغنياء أكثر استهلاكا فإنهم يستفيدون من 13 دينارا عندما يستفيد الفقير من دينار واحد، فالغني هو من يستهلك أكثر السلع الغذائية المدعمة، وهو من يقتني الملابس والسيارة المستوردة بالعملة الصعبة المدعمة، مما يستوجب مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي ينص عليها الدستور، فالتوجه الجديد للحكومة لإصلاح نظام الدعم في الميزانية وإن جاء متأخرا إلا أنه خطوة إيجابية وفعالة.

خاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه لا يمكن أن تنجح عملية إعادة النظر في سياسة الدعم الشامل والتحول نحو الدعم الموجه في الجزائر دون أن تكون هناك حوكمة أو رشادة في تسيير المال العام تضمن أن يكون هناك نمو

اقتصادي، وأن تحقق الأموال المسترجعة من الدعم الاجتماعي قيمة مضافة تسمح بقبول المستهلك أن يؤجل استهلاكه اليوم(شد الحزام) إلى المستقبل، على اعتبار أن خلق القيمة المضافة وتحقيق النمو الاقتصادي هو الذي يضمن التحول الحقيقي والسلس من سياسة الدعم الاجتماعي الشامل إلى الدعم الاجتماعي الموجه، دون أن يشعر غير المستفيد من هذا التوجه الجديد بسلبيات كبيرة من هذا التغيير، كما أنه لا يمكن الاعتماد على نفس الجهاز الإداري الذي فشل في توزيع الريع البترولي للنجاح في خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق فإن تطبيق الدعم الموجه لمستحقيه بتعويضات نقدية يجب أن تسبقه العديد من الإجراءات الضرورية أهمها:

- وجوب توفر نظام إحصائي قوي يتميز بالعصرنة والشفافية، يتم تحديثه باستمرار لأن الفقير قد يصبح غنيا والعكس؛
- رقمنة جميع القطاعات على غرار الإدارات المحلية والضرائب والبنوك وغيرها، فالحصول على منظومة إحصائية قوية وشفافة يتطلب الإسراع في اعتماد نظام الرقمنة الذي يقوم بتتبع كافة التفاصيل بما فيها منحة البطالة التي أقرها قانون موازنة 2022، وأيضا تطبيق الضريبة على الدخل التي فشلت في السنوات الماضية لغياب نظام رقمي؛
- تقليص القطاع الموازي الذي يمثل تقريبا 50% من الاقتصاد الوطني، وهذا سيحل مشكلة إدراج فئة ناشطي هذا القطاع، وهل هم من الفئة المستحقة للدعم أم لا.

ومن أجل تحقيق تحول سلس من سياسة الدعم الشامل إلى سياسة الدعم الموجه في الجزائر نقترح ما يلي:

- ضرورة التزام الطبقة السياسية بإقناع الرأي العام بضرورة مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي الشامل لتحقيق إقلاع اقتصادي، وعدم خلق عداوة أو صراع بين الطبقة الفقيرة والغنية لأن هذه الأخيرة استفادة ولسنوات عديدة من سياسة الدعم الاجتماعي لأنها كانت سياسة شاملة وتدخل في اطار التوجه الاجتماعي للدولة الجزائرية؛
- ضرورة ترك الأمور التقنية لمراجعة سياسة الدعم إلى المختصين، ويجب أن تكون عملية التحول من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه بشكل تدريجي، والذي يتطلب فترة زمنية طويلة نوعا ما حتى لا تقابل بالرفض الشعبي؛
- يجب أن لا تقف الإدارة العمومية كعائق في وجه التحول من سياسة الدعم الاجتماعي الشامل إلى الدعم الموجه حيث يجب خلق آليات جديدة لإيصال هذا الدعم إلى مستحقيه، خاصة بعد ملاحظة مشاكل الإدارة العمومية في إيصال الدعم وظهر ذلك جليا مثلا في الدعم الموجه للطبقات الهشة في شهر رمضان، أو منحة المليون سنتيم الممنوحة لمجابهة الآثار السلبية الناجمة عن الإجراءات المتخذة لواجهة أزمة كورونا والمتمثلة في الحجر الصحي الشامل أو الجزئي والذي ألحق ضررا كبيرا بجزء كبير من فئات المجتمع.

وفي إطار تحقيق الجزائر لهدف الحد من الضغوطات الناجمة عن استمرار سياسة الدعم الشامل من جهة، وضمان حق حصول الأفراد والأسر من الفئات الهشة ومحدودي الدخل لاحتياجاتهم الأساسية بأسعار عادلة ومعقولة تجسيدا لمبدأ العدالة الاجتماعية يجب على الحكومة الجزائرية القيام بما يلي:

– تجنب الرفع الشامل للدعم في كافة المجالات وأن يكون هذا الرفع انتقائيا؛

– ضرورة اختيار توقيت تقليص الدعم من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛

– يجب على الحكومة القيام بحملات توعية للشعب بالمخاطر الاقتصادية المترتبة على العجز في موازناتها نتيجة استمرار الدعم الحكومي الشامل، والعمل على تعزيز الثقة بينها وبين الشعب مما سيساعد على تجنب الاضطرابات الاجتماعية المتوقعة بعد رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات؛

– ضرورة مرافقة الإصلاحات المتعلقة بسياسة الدعم الشامل مع إجراءات حماية اجتماعية موجهة للفئات المهمشة؛

– ضرورة مرافقة الإصلاحات المتعلقة بسياسة الدعم الشامل بتدابير إضافية لضمان تحسن الوضع المالي في موازنة الدولة؛

– ضرورة التحقق من فعالية الإصلاحات وتأثيرها في الوصول للأهداف الاقتصادية الموضوعة (محاربة الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والنهوض بالقطاعات الإنتاجية وزيادة نصيب الفرد من الناتج القومي).

قائمة المراجع:

1- أسماء بوحوش، و فاتح صيد. (جوان, 2022). أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2022. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10* (العدد 2)، الصفحات 281-297.

2- البشير عمارة. (ديسمبر, 2019). سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. *مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5*(العدد 2)، الصفحات 59-71.

3- بوبكر حنصال، و سعدية بن أحمد. (2018). استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*(العدد 7)، الصفحات 108-138.

4- طارق اسماعيل. (2018). *سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية*. الامارت العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية والفنية لصندوق النقد العربي، الصفحات 14-15.

5- فتحي حسن دندن، و زين الدين قدال. (2022). واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي في الجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13* (العدد 1)، الصفحات 7-20.

6- لعزيز فايد. (30 مارس, 2023). *وزارة المالية الجزائرية*. تم الاسترداد من المديرية العامة للميزانية: /http://mfdgb.gov.dz/ar/total_subsidies_for_social_support

7- يونس مراد. (2021). واقع الدعم الحكومي المعمم وضرورة الانتقال الى الدعم الموجه. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 2* (العدد 6)، الصفحات 65-81.